

	<p style="text-align: center;"><b>Scientific Events Gate</b> Innovations Journal of Humanities and Social Studies مجلة ابتكارات للدراسات الإنسانية والاجتماعية <b>IJHSS</b> <a href="https://eventsgate.org/ijhss">https://eventsgate.org/ijhss</a> e-ISSN: 2976-3312</p>	
---	---	---

## انكار العدالة في القانون الدولي للاستثمار

نور حازم سرحان العساف

شبكة الإعلام العراقي-جمهورية العراق

[Nooralassaf00@gmail.com](mailto:Nooralassaf00@gmail.com)

**المخلص:** قال نيلسون مانديلا: "العدالة هي أساس كل شيء، وبدون عدالة لا يمكن أن يكون هناك سلام، ولا يمكن أن يكون هناك تقدم." إن مفهوم العدالة - كما عبّر عنه نيلسون مانديلا- هو أساس كل شيء ، ومع ذلك يُظهر الواقع أنّ هذا المفهوم يواجه العديد من التحديات لاسيما في سياق العلاقات الدولية، فعلى الرغم من أنّ القانون الدولي في سعيه لتحقيق عالم أكثر عدلاً ونظماً، وضع مجموعة من المعايير والأعراف التي تحكم سلوك الدول والأفراد في المجتمع الدولي، فإنّ ممارسات إنكار العدالة ما تزال تشكل تحدياً كبيراً لهذه المعايير وتهدد استقرار العلاقات الدولية، و يُعدّ "إنكار العدالة" مصطلحاً واسع الدلالات، فقد يصعب تحديده بشكل دقيق، إذ يضيّق بعض فقهاء القانون الدولي نطاقه، بينما يمنحه آخرون بُعداً أوسع، مما يؤدي إلى اختلاف في السلوكيات التي تُعدّ إنكاراً للعدالة، وهذا بدوره يجعل من تعريف المصطلح بدقة مهمةً معقّدة، تُعدّ هذه الصعوبة أحد الأسباب التي دفعتنا إلى البحث في هذا الموضوع، إلى جانب أسباب أخرى تتعلق بأهمية الموضوع من الناحيتين النظرية والتطبيقية، وقلة الأبحاث العربية التي تناولت موضوع إنكار العدالة على الرغم من أهميته، لذا في هذا البحث، سنتعمق في مفهوم إنكار العدالة في القانون الدولي، ونتناول التطورات الفقهية والأكاديمية التي ساهمت في بلورة هذا المفهوم، وسنستعرض الجذور التاريخية لإنكار العدالة في القانون الدولي، ونسلط الضوء على التحديات التي تواجهه في إطار اتفاقيات الاستثمار الدولية بوصفها مثالاً بارزاً على حالات إنكار العدالة في هذا المجال.

**الكلمات المفتاحية:** إنكار العدالة، القانون الدولي، العدالة، اتفاقيات الاستثمار الدولية

## Denial of Justice in International Investment Law

MS Noor Sarhan Al Assaf

Iraqi Media Network – Republic of Iraq

[nooralassaf00@gmail.com](mailto:nooralassaf00@gmail.com)

*Received 20|11|2024 - Accepted 30|12|2024 Available online 15|01|2025*

**Abstract:** Nelson Mandela said: "Justice is the foundation of everything, and without justice there can be no peace, there can be no progress". The concept of justice, as expressed by Nelson Mandela, is the foundation of everything. However, reality shows that this concept faces many challenges, especially in the context of international relations. Although international law, in its quest to achieve a more just and orderly world, has established a set of standards and norms that govern the behavior of states and individuals in the international community. However, practices of denying justice continue to pose a major challenge to these standards and threaten the stability of international relations. The term "Denial of Justice" is considered as a broad term and that it is difficult to define it precise and conclusive way. Some international law

scholars narrow its scope, while others give it a broader dimension, which is leading to differences in behaviors that constitute denial of justice, and this in turn makes defining the term precisely a complex task. This difficulty is one of the reasons that prompted us to research this topic, along with other reasons related to the importance of the topic from both theoretical and practical perspectives, and the scarcity of Arabic researches focusing on the topic of denial of justice despite its importance. Therefore, in this research, we will delve into the concept of justice denial in international law, and address the jurisprudential and academic developments that contributed to the crystallization of this concept. We will review the historical roots of denial of justice in international law, and shed light on the challenges it faces in the framework of international investment agreements as a clear example of cases of denial of justice in this field.

**Keywords: Denial of Justice, International Law, Justice, International Investment Agreements.**

**المقدمة:** يُعدّ مصطلح إنكار العدالة من المفاهيم المعروفة لدى قوانين الدول بوصفه سلوكاً غير قانوني صادر عن السلطة القضائية يحرم المدعي أو المدعى عليه سواء أكانوا وطنيين أم أجنبياً من التمتع بالحقوق القانونية التي أعطها الدستور والقوانين لهم ، أمّا في القانون الدولي فيوصف بأنه أحد أقدم المفاهيم في القانون الدولي وأكثرها سوءاً للفهم ، فهذا المصطلح عُرف عن طريق التحكيم الدولي في بداياته ، إذ بدء بالظهور بوصفه مبدأً قانونياً في القانون الدولي العرفي ، تاريخياً كان هناك انقسام بين الفقهاء فيما يتعلق بتعريف إنكار العدالة، وقد استمر في الفقه الحديث ، وأدى هذا إلى ظهور تفسيرات مختلفة لما يشكل إنكاراً للعدالة، مما أدى إلى تباين في قرارات المحاكم (Sattorova, 2023) وعلى الرغم من أنّ لهذا المبدأ الكثير من التطبيقات القضائية الدولية إلاّ أنّه مازال إلى الآن لم يُنظم بنصوص قانونية منظمة وملزمة ، ولم تُحدّد له معايير محددة تمكن من تمييزه عن ماعدا من الحالات المماثلة، وعلى الرغم من الاجتهادات الفقهية والقانونية التي حاولت وضع تعريف موحد لهذا المصطلح إلاّ أنّ هذه المحاولات لم تتكل بالنجاح إلى الآن، مما أدى إلى افتقار المصطلح لتعريف مقبول عالمياً، مما يعقد تطبيقه في الممارسة الدبلوماسية وقرارات المحاكم الدولية، وعلى الرغم من الاقتراحات بحذفه من القانون الدولي (eagleton, 1928) إلاّ أنّه استمر، مع الجهود التي يبذلها المحامون الدوليون لتوضيح معناه لذلك كان الحرمان من العدالة قضية طويلة الأمد في التحكيم الدولي، إذ سلطت القضايا المبكرة الضوء على دورها بوصفها أساساً للحماية الدبلوماسية، وكثيراً ما تناولت المحاكم مثل تلك التي تأسست بين الولايات المتحدة ودول أخرى في القرن التاسع عشر، ادّعاءات الحرمان من العدالة، مما يشير إلى بروزها في الخطاب القانوني الدولي ، فمن أوائل الفقهاء الدوليين الذين بدأوا بدراسة أساسية بشأن هذا الموضوع هو الفقيه أولين فريمان في عام 1938، إذ قال : إنّ الحرمان من العدالة كان أحد مفاهيم القانون الدولي التي لم يجرّ توضيحها بشكل جيد، وشرع في شرح هذا الموضوع موضحاً أنّ الموضوع على الرغم من عدم فهمه إلاّ أنّه لم يكن خالياً من المواد القانونية سواء قرارات التحكيم أو الممارسات الدبلوماسية أو الكتابات الأكاديمية (paulsson, 2005) ، ولأنّ هذا المصطلح مازال يتطور ، سنتعرف في هذا البحث إلى التعريفات الفقهية والأكاديمية التي عُرضت لتعريف هذا لمصطلح ثم نبين التطور التاريخي لإنكار العدالة في القانون الدولي ، وعلى الرغم من تشعب الموضوعات التي يدخل بها إنكار العدالة إلاّ أنّنا وجدنا أنّ قضايا التحكيم في اتفاقيات الاستثمار الدولية ، هي أبرز مثال تظهر فيه حالات إنكار العدالة ، ونختتم بذكر أهم التحديات التي تواجه إنكار العدالة في القانون الدولي وفي اتفاقيات الاستثمار الدولية.

## مشكلة البحث

- تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في الإجابة عن السؤال الآتي:
- هل توجد حالات لإنكار العدالة في اتفاقيات الاستثمار الدولية؟ وإذا وجدت، فكيف عالجتها تلك الاتفاقيات؟
- وينبثق عن هذه الإشكالية الرئيسية عدد من التساؤلات الفرعية، من بينها:
- 1- هل يوجد تعريف موحد لمفهوم إنكار العدالة في القانون الدولي؟
  - 2- كيف ساهمت التطورات التاريخية في القانون الدولي في ظهور هذا المصطلح؟

## منهجية البحث:

سيعتمد هذا البحث على منهجين أساسيين لدراسة التحديات التي تواجه إنكار العدالة، وهما المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة، وسيجري توظيف كل منهج بشكل يكمل الآخر لتحقيق فهم شامل للموضوع وتقديم تحليل دقيق.

### 1- المنهج التاريخي

سيجري استخدام المنهج التاريخي لتحليل تطور مفهوم إنكار العدالة عبر الزمن، بدءًا من الجذور التاريخية لهذا المفهوم، وكيف تطور ليشمل جوانب متعددة في القانون الدولي.

### 2- منهج دراسة الحالة

بالتوازي مع المنهج التاريخي، سيعتمد منهج دراسة الحالة لتحليل حالات واقعية تُبرز التحديات المتعلقة بإنكار العدالة، وسيجري اختيار مجموعة محددة من الحالات التي تعكس تطبيقات مختلفة لمفهوم إنكار العدالة في القانون الدولي يشمل ذلك دراسة بعض القضايا الدولية المتعلقة بالاستثمار الدولي التي أظهرت تعقيدات في تحقيق العدالة بسبب المعوقات القانونية أو الإجرائية.

ومن خلال الدمج بين المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة، سيحقق البحث رؤية متكاملة وشاملة عن التحديات التي تواجه إنكار العدالة، مما يتيح تحليل الجوانب التاريخية من جهة والتطبيقات العملية من جهة أخرى.

**الدراسات السابقة:** هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إنكار العدالة، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر:

1- كتاب (إنكار العدالة في القانون الدولي) للكاتب جان بولسان الذي يستعرض تطور مفهوم إنكار العدالة عبر التاريخ، وكيف جرى الاعتراف به في القانون الدولي، بدءًا من المعاهدات الثنائية إلى القوانين والمعاهدات الحديثة التي تهدف إلى حماية حقوق الأفراد والمستثمرين، و يقدم إطارًا نظريًا وتحليليًا متكاملًا لفهم طبيعة المسؤولية الدولية الناتجة عن إخفاق الأنظمة القضائية في تحقيق العدالة للأجانب.

2- بحث (الوصول إلى العدالة في سياق القانون الدولي للاستثمار) للكاتب فرانثيسكو فرانثيوني الذي يسلط الضوء على دور التحكيم الاستثماري في تعزيز هذا الحق للمستثمرين، ويستعرض كيفية تطور مفهوم "إنكار العدالة" بوصفه مبررًا للمسؤولية الدولية، ويوضح الحاجة إلى موازنة حماية حقوق المستثمرين مع ضمان العدالة للمجتمعات المحلية المتضررة من الاستثمارات.

3-بحث (الامتداد الدولي لإنكار العدالة) للباحث جارود هيبورن الذي يتكلم عن كيفية توسيع مفهوم إنكار العدالة في القانون الدولي ويدرس الحالات التي يمكن فيها للأجانب أو المستثمرين الدوليين الادعاء بحدوث "إنكار للعدالة" عندما يتعرضون لسوء معاملة أو ظلم من الأنظمة القضائية في الدول المضيفة.

فضلا عن العديد من المصادر المذكورة في نهاية البحث، وأجمعت سائر الدراسات على أهمية إنكار العدالة في القانون الدولي وبينت الأهمية التي يحتلها إنكار العدالة في اتفاقيات الاستثمار الدولي، وانفردت هذه الدراسة بإلقاء الضوء على الجهود الفقهية لتعريف إنكار العدالة في القانون الدولي، وبيان أهم التحديات التي تواجه إنكار العدالة في القانون الدولي ولاسيما في اتفاقيات الاستثمار الدولية لأهميتها في القانون الدولي.

**خطة البحث:** جرى تقسيم هذا البحث على محثين رئيسيين ومطلبين فرعيين. في المبحث الأول، جرى بيان مفهوم "إنكار العدالة" وتطوره التاريخي في القانون الدولي، أما في المبحث الثاني، فقد ركزنا على تعريف "اتفاقيات الاستثمار الدولية"، وكيف عالجت حالة إنكار العدالة التي تحدث في قضايا الاستثمار الدولي مع ذكر تطبيقات دولية عن حالات إنكار العدالة في القانون الدولي

### المبحث الأول مفهوم إنكار العدالة في القانون الدولي

يُعدّ إنكار العدالة من المفاهيم الغامضة في القانون الدولي لاختلاف فقهاء القانون الدولي بشأن تعريفه، كلٌّ بحسب وجهة نظره وترتب على ذلك انتفاء تعريف موحد لإنكار العدالة على الرغم من اهتمام القانون الدولي بشكل خاص بمعاملة الأجانب في الإجراءات القضائية المحلية، وقد أدى انتفاء تعريف موحد إلى ظهور تعريفات فقهية مختلفة، وما يزال هذا الاختلاف ينعكس في قرارات محاكم الاستثمار وكذلك القضاء الدولي، وظهرت تفسيرات مختلفة للأفعال التي تشكل إنكاراً للعدالة، مما أدى إلى تعقيد المشهد القانوني، وقد أدى هذا الاختلاف بين الفقهاء بشأن تحديد نطاق مفهوم إنكار العدالة إلى ظهور مفهومين لإنكار العدالة، أولهما المفهوم الكلاسيكي والآخر المفهوم المعاصر، وقد تطورت هذه المفاهيم ومازالت تتطور، مما جعل من الصعوبة إيجاد تعريف موحد لحالة إنكار العدالة.

لذلك في هذا المبحث الأول سوف نركز في المطلب الأول على بيان التعريف الفقهي لإنكار العدالة عن طريق بيان اتجاهين فقهيين حاولا وضع تعريف لإنكار العدالة، ونبين في المطلب الثاني التطور التاريخي لإنكار العدالة في القانون الدولي.

### المطلب الأول تعريف إنكار العدالة في القانون الدولي

لقد أدى الاختلاف الفقهي في تحديد نطاق إنكار العدالة إلى ظهور مفهومين لتعريف هذا المصطلح هما المفهوم الكلاسيكي أو الضيق والمفهوم الحديث أو الواسع، حصر المفهوم الأول سلوكيات إنكار العدالة في السلوكيات الصادرة عن السلطة القضائية فقط، أمّا النطاق الواسع فلم يشمل فقط السلوكيات الصادرة عن السلطة القضائية، إنّما شمل سلوكيات السلطتين

التشريعية والتنفيذية، وقد أدى هذا الاختلاف في السلطات التي يصدر عنها إنكار العدالة إلى اختلاف في السلوكيات والتصرفات التي تنطوي تحت مسمى سلوكيات إنكار العدالة.

فيما يتعلق بالمفهوم الكلاسيكي لإنكار العدالة، فبموجب القانون الدولي العرفي ينشأ الحرمان من العدالة عندما تمنع الدول الأجانب من الوصول إلى المحاكم المحلية (hepburn, 2022)، ويقصد بعبارة إنكار العدالة بحسب هذا المفهوم هو الامتناع الصريح أو الضمني من جانب القاضي المختص عن الفصل في دعوى جاهزة للحكم أو امتناعه الصريح أو الضمني عن البت في لائحة أو طلب أو استدعاء قدم إليه في الدعوى المنوطة به (Al-Fa'ūrī, 2016, p. 263)، وفيما يتعلق باتفاقيات الاستثمار الدولي يُفهم النطاق الضيق لإنكار العدالة بأنه: "أي فشل من جانب الدولة فيما يتعلق بواجبها في تنظيم وممارسة الوظيفة القضائية من أجل ضمان الحد الأدنى من الحماية القضائية للمستثمرين الأجانب"، وتقوم الدولة المضيئة بعرقلة وصول المستثمر الأجنبي إلى العدالة عن طريق منع الوصول إلى المحاكم أو حرمانهم من الحق في إجراءات عادلة ومنصفة (Carlos, 2011)، ويحدث أيضا الحرمان من العدالة عندما تُظهر المحاكم المحلية فساداً أو تحيزاً أو تأخيراً غير معقولة (hepburn, 2022)، ويُعدّ النطاق الضيق هو المفهوم الشائع للحرمان من العدالة الذي يُعدّ قاعدةً من قواعد القانون الدولي العرفي المتعلقة بأوجه القصور التي يعاني منها الأجانب في إدارة العدالة المحلية داخل الدولة، ومن الأمثلة على هذا النطاق عندما تكون محاكم الدولة مغلقة في وجه الأجانب أو عندما تُصدر أحكاماً تعسفية أو رفض السماح للأجنبي بالتمثيل أمام القضاء أو التأخير المبالغ به في الإجراءات القضائية ومن دون سبب مقنع أو حرمان الأجنبي من القيام بالاعتراض على الحكم القضائي أو إصدار أحكام ظالمة ضده أو تأخير إصدار الحكم من دون سبب وما شابه ذلك من السلوكيات.

وقد قسّم الفقهاء المناصرون للمفهوم الضيق لإنكار العدالة على إنكار العدالة الإجرائي وإنكار العدالة الموضوعي، ويقصد بالحرمان من العدالة الإجرائي هو حرمان الأجنبي من حقه في الحصول على العدالة في الإجراءات القضائية مثل عرقلة وصول الأجنبي إلى المحاكم أو افتقار الإجراءات القانونية الواجبة للعدالة، أما الحرمان الموضوعي من العدالة فيكون ناشئاً عن حكم قضائي غير عادل بشكل واضح (Bjorklund, 2005)، ومن الفقهاء القائلين إنّ إنكار العدالة هو دائماً مسألة إجرائية هو الفقيه جان بولسان الذي رفض مفهوم الحرمان الموضوعي من العدالة، وذلك لأنّه يرى أنّه عندما تسيء المحاكم الوطنية تطبيق القانون الدولي فإنّها ترتكب انتهاكات جوهرية لا ينبغي أن تُسمى إنكاراً للعدالة، وتحمل الدولة المسؤولية الدولية المباشرة عن الانتهاك بغض النظر عن جهاز الحكومة المتورط في هذه الانتهاكات، وبما أنّ أفعال محاكمها تعزى إلى الدولة فإنّ تجاوزاتها للقانون الدولي هي انتهاكات دولية ولاشي يضاف إلى ذلك اعطاء انتهاكات القانون الدولي تسمية خاصة لمجرد أنّ هيئة قضائية ارتكبتها (paulsson, 2005) أما فيما يتعلق بالمفهوم الحديث لإنكار العدالة في القانون الدولي، فقد توسّع نطاق الحرمان من العدالة إلى أبعد من ذلك فأصبحت الدولة مُنكرة للعدالة عندما تصدر سلطاتها التشريعية أو التنفيذية أو القضائية إجراءات تحرم الأجنبي من حقوقه، أي عدّ هذا النطاق جميع الأعمال غير المشروعة دولياً الموجهة ضد الأجانب إنكاراً للعدالة، وقد دعم المفهوم الواسع لإنكار العدالة العديد من الدول القوية وكذلك العديد من الفقهاء، نذكر على سبيل المثال الفقيه هايد، إذ عرّف إنكار العدالة بالمعنى الواسع بقوله: (إنّ الحرمان من العدالة بالمعنى الواسع، يحدث عندما تفشل دولة ما، من خلال أي إدارة في تحقيق العدالة)، وكتب كذلك الفقيه نيلسن المعين من الولايات المتحدة في لجنة المطالبات الأمريكية المكسيكية في قضية نير: (إنّ إنكار العدالة يمكن بشكل عام عدّه أساساً عامّاً للتدخل الدبلوماسي) وأيضاً كتب رئيس لجنة المطالبات المكسيكية فان فولينهوفن إنّّه في ظل هذا المفهوم "لن يكون هناك أي خطأ دولي لا يمكن تغطيته بعبارة "إنكار العدالة"، وكتب الفقيه جان بولسان في كتابه إنكار العدالة في القانون الدولي: (إنّ التعريف الواسع أو الحديث يعدّ إنكار العدالة الأساس الوحيد للمسؤولية الدولية وللحماية الدبلوماسية)،

وقد انتقد الكثير من الفقهاء النطاق الواسع ومنهم الفقيه فيتز موريس الذي كتب " الاعتراض الرئيس على هذا التعريف هو أنه يحول المصطلح إلى نوع من المرادفات للجريمة الدولية" (paulsson, 2005) ، وقد أثارت المناقشات الأخيرة في القانون الدولي أسئلة بشأن توسيع نطاق الحرمان من العدالة ليشمل حتى حالة منع أو عرقلة وصول الأجانب إلى المحاكم الدولية، على الرغم من أن هذا ما يزال مثيراً للجدل وغير مدعوم بالقانون العرفي (hepburn, 2022).

ومن الأمثلة على النطاق الواسع لإنكار العدالة هي حالة صدور تشريع من السلطة التشريعية تؤدي إلى إبطال الشروط التعاقدية لعقد واحد لصالح الحكومة والإضرار بالمتعاقدين الأجانب أو تدخل السلطة التنفيذية في الإجراءات القضائية المحلية من أجل حرمان الأجانب من العدالة أو قيام الدولة باتخاذ إجراءات تمنع الأجانب من الوصول إلى المحاكم الدولية، وما شابه ذلك من السلوكيات الصادرة عن سلطات الدولة.

ويرى جانب من الفقه أن فكرة إنكار العدالة هي فكرة وظيفية تتبع جذورها من داخل أجهزة الدولة، والمقصود بالأجهزة هنا تلك التي تمارس وظيفة العدالة داخل الدولة ولا يقتصر الأمر على السلطة القضائية فحسب، بل يشمل كل جهاز يمكنه إصدار أحكام نهائية لا يستطيع الأجانب الطعن فيها أمام أي جهة أخرى وبذلك، يُعتبر الأجانب قد استنفد جميع طرق الطعن الداخلية دون أن يصل إلى الحماية المرجوة من الجهاز الذي يمارس الوظيفة العدلية. (Muṣṭafā, 1986, pp. 111–112)

اما النصوص القانونية الدولية فقد تطرقت إلى مفهوم إنكار العدالة لكن بشكل غير مباشر ومن هذه النصوص هي:

#### 1- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966:

• المادة 14، الفقرة الأولى: الناس جميعاً سواء أمام القضاء. ومن حق كل فرد، لدى الفصل في أي تهمة جزائية تُوجه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة وحيادية أُنشئت بحكم القانون.

• المادة 2، الفقرة الثالثة: تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد: (أ) بأن تكفل لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد سبيل انتصاف فعالاً...

#### 2- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948:

المادة 10: لكل إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحيدة نظراً منصفاً وعلنياً.

#### 3- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان 1950:

• المادة 6، الفقرة الأولى: لكل شخص الحق في أن تُسمع قضيته بصورة عادلة وعلنية، وفي وقت معقول من قبل محكمة مستقلة وحيادية.

• المادة 13: لكل فرد تعرض لانتهاك حقوقه... الحق في انتصاف فعال أمام محكمة وطنية.

#### 4- مشروع مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة 2001:

• المادة 4: تعتبر أفعال أو إغفالات السلطات القضائية أفعالاً صادرة عن الدولة بموجب القانون الدولي.

• المادة 9: تشير إلى مسؤولية الدولة عندما يكون السلوك الذي ينطوي على إنكار العدالة صادراً عن جهاز من أجهزة الدولة.

إذن استناداً إلى ما سبق ذكره نتوصل إلى نتيجة مهمة مفادها : انتقاء تعريف محدد وموحد لإنكار العدالة في القانون الدولي وهذا يُعدّ أول تحدٍ يواجهه حالة إنكار العدالة في القانون الدولي على عكس القوانين الوطنية التي قدمت تعريفات مختلفة بشكل أساسي للحرمان من العدالة وأحياناً تتعارض مع القانون الدولي، وذلك لأنّ قوانين الدول تميل إلى أن تكون أكثر تقيداً من القانون الدولي، فهي تختلف عن القانون الدولي وتختلف فيما بينها ، ومن الخطير إدراج مثل هذه التعريفات في القانون الدولي وذلك لأنّ الدول تتبنى تعريفات أضيق أو أوسع حسبما تمليه مصالحها، ولا يمكن المساواة بين الحرمان من العدالة في القانون الدولي بالمفهوم الذي جرى تطويره في أنظمة الدول، إذ يكون للأخير معنى محدود يتمثل في رفض الاستماع إلى التظلم فقط بعكس مفهوم إنكار العدالة في القانون الدولي الذي يكون له بحسب رأينا مفهوم واسع ، ويدخل في جميع أفرع القانون الدولي ويكون له معنى مختلف في كل فرع ، بعبارة أخرى فإنّ الحرمان من العدالة في القانون الدولي يشمل بعد- الحرمان الفعلي من العدالة- غير معروف في الغالب في القانون الوطني .

### المطلب الثاني التطور التاريخي لإنكار العدالة في القانون الدولي

كان مفهوم الحرمان من العدالة مبدأ قانونياً رئيساً لمعالجة دعاوى سوء المعاملة في محاكم الدولة، ويعود تاريخه إلى مدة طويلة قبل إنشاء معاهدات الاستثمار والتحكيم بين المستثمرين والدول ، يرجع أصل إنكار العدالة إلى قاعدة معروفة في القرون الوسطى تسمى ( الأعمال الانتقامية الخاصة) التي ظهرت عندما لم تعد الإمبراطوريات أو الممالك قادرة على فرض سلطتها على أراضيها وتُعدّ الأعمال الانتقامية هي حل استثنائي لحالات الظلم في الأحكام نتيجة تحيز لصالح أحد المتنازعين أو الرغبة في إرضاء حاكم محلي، وتكون عادة بموجب ( خطاب تفويض أو ضمان من الملك ) للأفراد العاديين للقيام بهذه الأعمال، وكان الهدف من الأعمال الانتقامية سابقاً هو إجبار الجاني الذي قد يكون شخصاً عادياً على تقديم تعويض للمجني عليه سواء أكان أجنبياً أم مواطناً عندما لا يتمكن من الحصول على العدالة عن طريق السبل القضائية لبلد خصمه (paulsson, 2005) ، وقد عرّف القاضي شارل دي فيشير الأعمال الانتقامية بقوله : ( هو حق تمنحه السلطة السيادية لشخص عادي ويكون خاضعاً لها لاستعادة ممتلكاته أو ما يعادلها في أوقات السلم من ممتلكاته أو ما يعادلها من ممتلكاته) ، ووجد الفقيه دي فيشير أنّ معظم المعاهدات التي تقصر الأعمال الانتقامية على حالات الحرمان من العدالة بدأت بالظهور في القرن السابع عشر، وقد استمرت شرعية استخدام القوة بوصفها عقوبة على الحرمان من العدالة حتى أوائل القرن العشرين عندما حظر القانون الدولي عموماً اللجوء إلى القوة بوصفها وسيلة لتسوية المنازعات (paulsson, 2005) .

وبعد ظهور الدولة بشكلها الحديث واستطاعتها السيطرة الكاملة على جميع السلوكيات التي تحدث على أراضيها ، جاءت فكرة ( المسؤولية) التي تتضمن مسؤولية الدولة عن الأضرار التي لحقت بالأجانب في أراضيها ومسؤوليتها عن سلوك سلطتها القضائية على الرغم من أنّ بعض الفقهاء جادل بأنّ من الخطأ تحميل الحكومة مسؤولية سلوك المحاكم ، وذلك لأنّ السلطة القضائية مستقلة ولا تعبر عن إرادة الدولة إلا أنّ بعض الفقهاء دافع عن مسؤولية الدولة عن سلوكيات جميع سلطاتها وذلك لأنّ الدولة يُنظر إليها بأنها وحدة واحدة في المجتمع الدولي، لذلك أصبح نظام أو قاعدة الأعمال الانتقامية مهماً وغير فعال، ولم يكن للأجنبي الحاجة إلى السعي للحصول على العدالة لنفسه لأنّ دولته ملزمة بموجب القانون الدولي بأن تمارس حق الحماية الدبلوماسية (paulsson, 2005) ، وإنّ هذا التطوير الذي حصل لم يكن فورياً ولا عالمياً بل على العكس، إذ أكدت العديد من الدول أنّ الأجانب لا ينبغي أن يتمتعوا بأي حق أكبر من المواطنين، وكان هذا تمهيداً لظهور شرط كالفو المنبثق من مبدأ كالفو، الذي نشأ في أمريكا اللاتينية خلال القرن التاسع عشر والذي أكد مبدأ المساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين، مؤكداً أنّ النزاعات التي تشمل المستثمرين الأجانب ينبغي حلها من خلال سبل الانتصاف المحلية بدلاً من التحكيم الدولي، ويؤكد هذا المبدأ فكرة السيادة الوطنية، مما يشير إلى أنه يجب على المستثمرين الأجانب

الالتزام بالقوانين واللوائح نفسها مثل المستثمرين المحليين، ومن ثمّ تعزيز المساواة في المعاملة، يهدف هذا الشرط إلى منع التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية وضمان حل النزاعات التي تشمل المستثمرين الأجانب بموجب الإطار القانوني للبلد المضيف، وقد ظهرت هذه العقيدة في القرن التاسع عشر بوصفها ردّ فعل على الانتهاكات المتصورة للحماية الدبلوماسية من الدول الأجنبية، ولاسيما في أمريكا اللاتينية، تشير المناقشات الأخيرة إلى إحياء شرط كالفو بموجب مبدأ «عدم وجود حقوق أكبر للمستثمرين الأجانب»، الذي يهدف إلى ضمان عدم حصول المستثمرين الأجانب على معاملة تفضيلية على المواطنين (Alvarez Contreras, 2024)

اذن نلاحظ مما ذكر ان أساس مبدأ منع إنكار العدالة في القانون الدولي يرجع للقانون الدولي العرفي الذي وضع معيار الحد الأدنى لمعاملة الأجانب في القانون الدولي والذي يشمل على عدة التزامات منها الالتزام بالمعاملة العادلة والمنصفة والذي يحتوي على عناصر متعددة منها عنصر منع إنكار العدالة في القانون الدولي.

### المبحث الثاني إنكار العدالة في اتفاقيات الاستثمار الدولي

شهدت العقود الثلاثة الماضية زيادة كبيرة في التحكيم الاستثماري، مما أدى إلى زيادة عدد المستثمرين الذين يطعنون في الإجراءات القضائية للدول المضيفة، وقد أدى ذلك إلى إعادة المناقشات بشأن مسؤولية الدولة عن سلوك سلطاتها القضائية ، وقد أدى التطور الهائل في السنوات الأخيرة في مجال اتفاقيات الاستثمار الدولية والتحكيم الاستثماري إلى انتقال حق الوصول إلى العدالة من مطالبات بين الدول إلى التحكيم بين الأطراف الخاصة والدول، إذ بات بإمكان أحد الأطراف الوصول المباشر إلى إجراءات التعويض الدولية من دون الحاجة إلى تدخل دولتهم في إطار الحماية الدبلوماسية ، وتجدر الإشارة إلى أنّ الطفرة الكبرى في مجال قانون الاستثمار الأجنبي تجسد في الاعتراف بحق لا جدال فيه للمستثمرين الأفراد للوصول إلى العدالة الدولية، وكذلك في تمديد هذا الحق إلى محاكم دول ثالثة إذا كانت هناك حاجة إلى تعاونها لتنفيذ أحكام الاستثمار الدولية (Francioni, 2009, pp. 729–747) ، وكما ذكرنا سابقاً فإنّ إنكار العدالة متجذر في القانون الدولي العرفي الذي يحظر سوء السلوك القضائي والذي حمى المستثمرين الأجانب من سوء المعاملة في المحاكم المحلية، وانتقل إلى معاهدات الاستثمار المعاصرة التي تقدم معايير متعددة للطعن في إجراءات المحاكم الوطنية ، وإنّ قانون الاستثمار المعاصر حالياً يوفر معايير قانونية مختلفة، مثل المعاملة العادلة والمنصفة التي يمكن التذرع بها جنباً إلى جنب مع دعوى الحرمان من العدالة ، ويمكن أن يؤدي هذا التعدد إلى تعقيد تطبيق الحرمان من العدالة في معاهدات الاستثمار الدولية، من الناحية التاريخية، كانت حماية المستثمرين الأجانب من سوء السلوك القضائي يحكمها في المقام الأول القانون الدولي العرفي الذي يضمن حظر إنكار العدالة، وسمح هذا الإطار بالحماية الدبلوماسية بوصفها وسيلة رئيسة لحلّ النزاعات بين المستثمرين والدول المضيفة.

في هذا المبحث سنبيين تعريف اتفاقيات الاستثمار الدولية في المطلب الأول ثم نبين معايير السلوك القضائي غير العادل في اتفاقيات الاستثمار الدولية.

### المطلب الأول مفهوم اتفاقيات الاستثمار الدولية



تؤدي اتفاقيات الاستثمار الدولية دورًا حاسمًا في إنشاء الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إنشاء إطار قانوني يحمي ويعزز الاستثمارات عبر الحدود، هذه الاتفاقيات ضرورية للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالاستثمارات الدولية، لا سيما في المناطق غير المستقرة سياسياً، إذ تُقرّ اتفاقات الاستثمار الدولية أحكاماً جوهرية تحمي حقوق المستثمرين وتحدد التزامات الدول المضيفة، وتعزز أمن الاستثمارات الدولية الحديثة التي تحتوي على مجموعة متنوعة من الضمانات والقيود، والتي تسمح للحكومات المضيفة بتنفيذ تدابير إدارة تدفق رأس المال خلال فترات عدم الاستقرار المالي أو الإكراه، هذه المرونة ضرورية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. وقد عرّفت اتفاقيات الاستثمار الدولية بأنها أطر قانونية أنشئت لحماية وتعزيز الاستثمارات والمستثمرين عبر الحدود و تضع أحكاماً محددة تحكم تحركات رأس المال بين البلدان (Mercurio, 2023, pp. 142 – 183) وتتميز اتفاقيات الاستثمار الدولية عن عقود الاستثمار بأنها ذات طابع دولي، فعقود الاستثمار التي تبرم بين الدولة المضيفة للاستثمار بوصفها شخصاً دولياً والمستثمر بوصفه شخصاً عادياً لا يمكن عدّها اتفاقيات دولية، فلا تخضع لآليات تسوية النزاعات الدولية التي تُقرّها محكمة العدل الدولية والتي تختص بالفصل في النزاعات بين الدول دون غيرها، ومن ثمّ نجد من أهم مزايا اتفاقيات الاستثمار أنها عند حدوث نزاع بين الدولتين بشأن تنفيذ الاتفاقيات تسمح بإمكانية اللجوء إلى القضاء الدولي لحلّ النزاع بين الدولتين بحكم كونهما من أشخاص القانون الدولي، وغالباً ما تلقي بالالتزامات المتبادلة على الطرفين ( الدولة المصدرة لرأس المال والدولة المستوردة لرأس المال) .

وقد أفرزت اتفاقيات الاستثمار الدولية قواعد موضوعية لحماية الاستثمار الأجنبي، إذ انطوت على عدد من القواعد التي تدخل في إطار ما يسمى المبادئ العامة للقانون والتي انتقلت من القانون الداخلي إلى القانون الدولي لتعزيز حماية تنفيذ الالتزامات الدولية في المجالات شتى (Al-'Azāzī, 2022, pp. 303–366) .

أما فيما يتعلق بمواجهة سوء السلوك القضائي، فيُعدّ (سوء السلوك القضائي في اتفاقيات الاستثمار الدولي) قضيةً معقّدةً تتطوي على معايير مختلفة (مثل معيار إنكار العدالة ومعيار المعاملة العادلة والمنصفة) لمعالجة شكاوى المستثمرين الأجانب، ويُعدّ تعدد هذه المعايير وتداخلها أحد التحديات التي تواجه إنكار العدالة في اتفاقيات الاستثمار الدولي، وقد أدى تطور معاهدات الاستثمار إلى إدخال معايير متعددة لمواجهة السلوك القضائي مما يسمح للمستثمرين بالسعي للحصول على تعويض من خلال التحكيم الدولي.

ولكي تتحمل الدولة المسؤولية عن سوء السلوك القضائي، يجب على المستثمر إثبات أنّ الخرق يُعزى إلى الدولة ويقع في ضمن اختصاص المحكمة، وكذلك يجب على المستثمرين إثبات أنّ الأضرار المنكبة هي نتيجة مباشرة لسوء السلوك القضائي وربط الخرق بالضرر المتكبد، وقد يفقد المستثمرون حماية المعاهدة إذا انخرطوا في سوء السلوك، مثل انتهاك قوانين الدولة المضيفة أو الفشل في المساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية (Demirkol, 2018).

ومن الأمثلة على الاتفاقيات الدولية التي تكلمت عن إنكار العدالة هي اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ التي تم توقيعها في 8 مارس 2018 وهذه الاتفاقية هي نسخة محدثة من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ بعد انسحاب الولايات المتحدة منها في عام 2017 وتتكون اطراف الاتفاقية من 11 دولة وتسعى هذه الاتفاقية إلى تعزيز التجارة الحرة بين الدول الأعضاء من خلال تقليل الحواجز التجارية وتعزيز التعاون في مجالات مثل الاستثمار وغيرها وقد تضمنت هذه الاتفاقية أحكاماً تتناول إنكار العدالة بشكل مباشر وما يرتبط به من قضايا في الفصل الخاص بالاستثمار حيث حددت الاتفاقية معيار الحد الأدنى لمعاملة الأجانب في القانون الدولي باعتباره المعيار الواجب توفيره للاستثمارات التي تشملها هذه الاتفاقية حيث نصت المادة 9.6 الفقرة الأولى على ما يلي: ((تعين على كل طرف أن يمنح المستثمرين معاملة تتفق مع مبادئ القانون الدولي العرفي المعمول بها، بما في ذلك المعاملة العادلة والمنصفة، والحماية الكاملة، والأمن)) أما الفقرة الثانية من المادة ذاتها، فقد نصت على ((يشمل معيار المعاملة العادلة والمنصفة (المذكور في الفقرة الأولى) الالتزام

بعدم إنكار العدالة في الإجراءات القضائية الجنائية أو المدنية أو الإدارية، وفقاً لمبدأ الإجراءات القانونية الواجبة المنصوص عليه في الأنظمة القانونية الرئيسية في العالم))

إنّ المادة المذكورة وضعت إطاراً قانونياً لضمان حماية حقوق المستثمرين الأجانب في الدولة المضيفة. وقد نصّت المادة على وجوب معاملة المستثمرين الأجانب بما يتوافق مع مبادئ القانون الدولي العرفي (كما أشرنا سابقاً، يُعتبر مبدأ منع إنكار العدالة للأجانب أحد أهم مبادئ القانون الدولي العرفي) وقد أكدت المادة، بشكل واضح وصريح، على حالة إنكار العدالة في الفقرة الثانية، مما يعكس أهمية الالتزام بعدم إنكار العدالة للمستثمرين.

ويتضح من نصّ المادة أنّها تضمنت معايير تُميّز بين السلوكيات التي تُعدّ عادلة وتلك التي تُعتبر إنكاراً للعدالة، فقد أشارت إلى معيار الحدّ الأدنى لمعاملة الأجانب في القانون الدولي، والذي يجب أن يتوافر في السلوكيات التي تُعتبر عادلة ويُعدّ منع إنكار العدالة أحد العناصر الأساسية التي يشملها هذا المعيار، إلى جانب عناصر أخرى، مثل منع التعسف في المعاملة، واحترام الحقوق الشخصية والمالية، وحماية سلامة الأجانب.

أما السلوكيات التي تُعدّ غير عادلة، فهي تلك التي تتضمن إنكاراً للعدالة في الإجراءات القضائية، سواء كانت جنائية، مدنية، أو إدارية مثل عرقلة وصول المستثمر إلى المحاكم، أو سنّ قوانين تعرقل عمل المستثمرين الأجانب، أو فرض رسوم غير قانونية، أو غير ذلك من الممارسات.

ومن المعاهدات التي نصت على حالة إنكار العدالة بشكل غير مباشر هي اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أو ما تسمى معاهدة نافتا وهي اتفاقية تجارية حرة تم توقيعها بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 1994 واستمرت حتى 1 يوليو 2020 وتم استبدالها باتفاقية USMCA اتفاقية (الولايات المتحدة – المكسيك – كندا) حيث تناولت اتفاقية نافتا حالة إنكار العدالة لكن بشكل غير مباشر من خلال المادة 1105 التي تكلمت عن (مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة) الذي يعتبر من المبادئ القانونية المهمة في القانون الدولي الذي يضع كل طرف من أطراف الاتفاقية الدولية في موقف متكافئ ومتساوي من حيث الحقوق والالتزامات حيث نصت المادة على: تُلزم الدول الأطراف بتوفير المعاملة العادلة والمنصفة وحماية الاستثمارات الأجنبية وفقاً للقانون الدولي، هذا المفهوم يشمل ضمان العدالة في الإجراءات القضائية والإدارية وتجنب الممارسات التي يمكن اعتبارها إنكاراً للعدالة، مثل التأخير غير المبرر في المحاكم أو التحيز ضد المستثمرين الأجانب.

خلاصة القول، تُعدّ اتفاقات الاستثمار الدولية بمثابة أدوات بالغة الأهمية في المشهد القانوني الدولي، إذ تعمل على تيسير وتنظيم الاستثمارات عبر الحدود مع توفير الحماية اللازمة للمستثمرين.

### المطلب الثاني معايير السلوك القضائي غير العادل في اتفاقيات الاستثمار الدولية

تحتوي اتفاقيات الاستثمار الدولي على العديد من معايير سوء السلوك القضائي، وتوجد هذه المعايير في المعاهدات الثنائية للاستثمار والاتفاقيات متعددة الأطراف وفي القانون الدولي العرفي والسوابق القضائية الدولية والقوانين الوطنية، والمشكلة الرئيسية هي أنّ هذه المعايير غالباً ما تأتي بصياغة عامة وفضفاضة مما يترك مجالاً واسعاً للتفسير، لذلك يُعتمد بشكل كبير على التفسيرات القضائية والممارسات الدولية وآراء الفقهاء وخبراء القانون الدولي، وقد أدى تعدّد هذه المعايير إلى التدخل بينهما في التطبيقات، لذلك لا بد من القيام بالتمييز بين المعايير، ومن هذه المعايير (Sattorova, 2023):

1- إنكار العدالة: مثل رفض المحاكم المحلية النظر في قضية المستثمر الأجنبي من دون مبرر، التأخير غير المبرر في إصدار الأحكام، عدم تمكين المستثمر من الوصول للمحاكم وغيرها.

- 2- عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة: مثل عدم إخطار المستثمر بالإجراءات القضائية، عدم منح فرصة كافية للدفاع، عدم احترام حق الاستئناف وغيرها.
- 3- التمييز والتحيز: معاملة المستثمر الأجنبي بشكل مختلف عن المستثمر المحلي، إصدار أحكام متحيزة بناء على جنسية المستثمر وغيرها.
- 4- الفساد القضائي: مثل قبول الرشاوي، التأثير السياسي في القرارات القضائية، التواطؤ مع أطراف محلية ضد المستثمر.
- 5- عدم تنفيذ الأحكام القضائية: مثل رفض تنفيذ الأحكام النهائية، التأخير المتعمد في التنفيذ، وضع عقبات إدارية أمام التنفيذ.

ويمكن أن تكون الفروق بين هذه المعايير غير واضحة، كما هو الحال في قضايا شيفرون، إذ وجدت المحكمة أن معيار عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة وإنكار العدالة مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، ويمكن أن يؤدي هذا التداخل إلى تعقيد المشهد القانوني للمستثمرين الذين يسعون إلى الحصول على تعويض عن سوء السلوك القضائي.

#### ولأهمية قضية شركة شيفرون لا بد من إلقاء نظرة عامة على هذه القضية:

- 1- الخلفية: تضمنت قضية شيفرون نزاعاً بين المستثمر شركة شيفرون والحكومة الأكوادورية بشأن العديد من دعاوى خرق العقد المبرم بينهما، إذ رفعت هذه الدعاوى في المحاكم الأكوادورية، زعم المستثمر أن القضاء الإكوادور فشل في توفير إجراءات قانونية عادلة لتأكيد مطالباته بسبب التأخيرات غير المعقولة والرفض غير المشروع لقضاياها.
- 2- ادعاءات سوء السلوك القضائي: ادعت شركة شيفرون أن التأخيرات وحالات الفصل تشكل انتهاكاً لالتزامات الإكوادور بموجب معاهدة الاستثمار الثنائية، ولا سيما الالتزام بمراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، وفحصت المحكمة ما إذا كانت هذه الإجراءات القضائية ترقى إلى مستوى الحرمان من العدالة أو الفشل في توفير وسائل فعالة للانتصاف.
- 3- نتائج المحكمة: وجدت المحكمة أن التأخيرات غير المعقولة للمحاكم الأكوادورية شكلت فشلاً في مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة. والأهم من ذلك، لاحظت المحكمة أن معيار مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة يتداخل بشكل كبير مع الحظر العرفي للحرمان من العدالة، وخلصت المحكمة إلى أن معيار الوسائل الفعالة يمثل التزاماً متميزاً وربما أقل صعوبة من معيار الحرمان من العدالة بموجب القانون الدولي العرفي، وكان الجانب الحاسم في قضية شيفرون هو قرار المحكمة بتطبيق معيار مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة من دون الحاجة إلى استنفاد سبل الانتصاف المحلية، التي عادة ما تكون إلزامية لمطالبات الحرمان من العدالة، وشكلت قضية شيفرون سابقة لكيفية صياغة دعاوى سوء السلوك القضائي ومتابعتها في التحكيم الدولي، مما يسمح للمستثمرين بالتحايل على سبل الانتصاف المحلية من خلال تصنيف مطالباتهم وفقاً لمعايير قانونية مختلفة، مثل المصادرة القضائية أو معيار مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة. (Sattorova, 2023)
- وقد سلّطت العديد من منازعات الاستثمار الضوء على أن الوصول إلى العدالة قد يظل مشكلة حتى في وجود ضمانات الاستثمار بموجب المعاهدات الثنائية أو المتعددة الأطراف، ومن أشهر القضايا هي قضية مجموعة لوين ضد الولايات المتحدة، وهي واحدة من القضايا البارزة في مجال التحكيم الاستثماري الدولي التي تتعلق بمطالبة شركة كندية ضد الولايات المتحدة بموجب الفصل الحادي عشر من اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، تعود القضية إلى نزاع نشب بين مجموعة لوين (شركة كندية) والولايات المتحدة الأمريكية، إذ زعمت مجموعة لوين أنها تعرضت للتمييز والمعاملة غير العادلة وغير المنصفة من النظام القضائي في ولاية مسيسيبي الأمريكية، وذلك نتيجة حكم قضائي ضخم قدره نحو 500 مليون دولار لصالح منافسيها المحليين في السوق، منها 400 مليون دولار أمريكي تعويضات تأديبية، وكان من الممكن الطعن على القرار بموجب قانون ولاية مسيسيبي لكن قانون الولاية اشترط تقديم سند مالي بقيمة 125% من المبلغ المحكوم به قبل تعليق تنفيذ الحكم بانتظار الاستئناف، وقد استندت مجموعة لوين في ادعائها إلى أن الإجراءات القانونية التي تمت ضدها

في الولايات المتحدة انتهكت شروط اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، لاسيما أحكام المعاملة العادلة والمنصفة وحماية الاستثمار من التعسف، وعدت الشركة أن النظام القضائي الأمريكي - في هذه الحالة - تسبب في "إنكار العدالة" مما أضر بشكل مباشر بحقوقها ومصالحها الاقتصادية، توجهت مجموعة لوين إلى التحكيم الاستثماري بموجب قواعد مركز التحكيم الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار "التابع للبنك الدولي، وقد جرى النظر في القضية أمام هيئة تحكيم دولية، وفي إجراءات التحكيم في مركز تسوية المنازعات الاستثمارية ضد الولايات المتحدة زعمت لوين انتهاك الحكم معيار مكافحة التمييز في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بموجب المادة 1102 ومبادئ الحد الأدنى لمعاملة الأجانب بموجب المادة 1105 وحكم الاستيلاء بموجب المادة 1110، وكان دفاع الولايات المتحدة هو أنه لا يمكن إسناد أي إجراء حكومي إلى الولايات المتحدة، وإن خسارة لوين تعزى فقط إلى نتيجة إجراء مدني بين شركتين خاصتين لا يمكن تحميل الولايات المتحدة مسؤوليتها .

ولكن مع تطور الأحداث، تعرضت مجموعة لوين لأزمات مالية وأعلنت إفلاسها، مما أثر في موقفها القانوني، في النهاية خلصت هيئة التحكيم إلى عدم اختصاصها بالنظر في القضية بسبب افتقاد مجموعة لوين للأهلية القانونية بعد إفلاسها ولم يتم البت في الأسس الموضوعية للدعوى، مما جعل القضية تثير جدلاً واسعاً بشأن مدى حماية معاهدات الاستثمار للمستثمرين من التعسف الحكومي و "إنكار العدالة"، كما سلطت الضوء على التحديات التي يواجهها المستثمرون في النظام القانوني الداخلي، وما يجعل هذه القضية مثيرة للاهتمام هو عرقلة الوصول إلى العدالة، إذ إن هيئة التحكيم اعترفت صراحة بالعيوب في إدارة العدالة من قبل محكمة ولاية ميسيسيبي، ولكن من ناحية أخرى رفضت الدخول في جوهر القضية بسبب فشل المدعي المزعوم في استنفاد سبل الانتصاف المحلية في الولايات المتحدة (Francioni, 2009).

#### الخاتمة

إن إنكار العدالة من المفاهيم المعقدة في القانون الدولي التي لم يتفق فقهاء القانون الدولي على وضع تعريف موحد لها، مما أدى إلى وجود تعريفات فضفاضة أدت إلى تعقيد تطبيقه من قبل القضاء الدولي، وقد أدى ذلك إلى تباين في قرارات المحاكم الدولية، وعلى الرغم من اهتمام القانون الدولي بتقليص حالات إنكار العدالة إلا أنها مازالت موجودة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ولاسيما في اتفاقيات الاستثمار الدولية التي سعت إلى وضع معايير تميزه عن الحالات المماثلة ومع ذلك، فإن التطبيقات العملية لهذه الاتفاقيات كشفت عن قضايا معقدة في حالات سوء السلوك القضائي التي تستوجب تحديد معايير دقيقة وشفافة لتحليل مدى الالتزام بتلك الأحكام، وتوضح هذه القضايا بشكل خاص في حالات مثل قضية شيفرون التي أظهرت التداخل بين معايير إنكار العدالة ومعيار مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة مما يؤدي إلى تعقيد التقييم القانوني ويزيد من أهمية وضع معايير واضحة.

#### أولاً: الاستنتاجات

1. من الضروري وضع تعريف موحد لإنكار العدالة في القانون الدولي: فيما يتعلق بتعريف "إنكار العدالة"، فعلى الرغم من الاجتهادات الفقهية والقانونية التي حاولت وضع تعريف موحد لهذا المصطلح، إلا أن هذه المحاولات لم تكلل بالنجاح حتى الآن، مما أدى إلى افتقار المصطلح لتعريف مقبول عالمياً، وهو ما يعقد تطبيقه في الممارسة الدبلوماسية وقرارات المحاكم الدولية،

2- ضرورة وضع معايير محددة لإنكار العدالة: ويوصفه نتيجةً طبيعيةً لانتفاء تعريف موحد لإنكار العدالة"، أدى ذلك إلى عدم وجود معايير تميز حالة إنكار العدالة عن الحالات المشابهة لها، مما أدى إلى تداخل بينها في التطبيق، وقد أظهر

التطبيق العملي الخلط بين إنكار العدالة والحالات المماثلة لها، مما أدى إلى الابتعاد عن تطبيق القواعد الخاصة بإنكار العدالة، ومن ثمّ أدى هذا إلى انتفاء قضايا دولية أو قرارات قضائية دولية تتكلم بشكل مباشر وواضح عن إنكار العدالة

3- أدى الانقسام الفقهي الدولي إلى ظهور نطاقين لإنكار العدالة، وهما النطاق الضيق الذي يحصر إنكار العدالة في السلوكيات الصادرة عن السلطة القضائية فقط، ويُعدّ هذا النطاق هو المفهوم الشائع لـ"الحرمان من العدالة" الذي يُعدّ قاعدةً من قواعد القانون الدولي العرفي المتعلقة بأوجه القصور التي يعاني منها الأجانب في إدارة العدالة المحلية داخل الدولة. أمّا النطاق الواسع، فقد وسع نطاق "الحرمان من العدالة" ليشمل أكثر من ذلك ومن ثمّ عدّ هذا النطاق جميع الأعمال غير المشروعة دوليًا الموجهة ضد الأجانب إنكارًا للعدالة.

4- لا يمكن المساواة بين "الحرمان من العدالة" في القانون الدولي والمفهوم الذي جرى تطويره في أنظمة الدول، إذ يكون للأخير معنى محدود يتمثل في رفض الاستماع إلى التظلم فقط، بعكس القانون الدولي الذي يكون له مفهوم واسع ويدخل في جميع أفرع القانون الدولي ويكون له معنى مختلف في كل فرع

5- يؤثر إنكار العدالة في الاستثمار الدولي: إذ يؤدي إنكار العدالة إلى تقليل ثقة المستثمرين الأجانب بالنظام القضائي للدولة، ومن ثمّ هذا يؤثر في التنمية الاقتصادية للدولة والتراجع في معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب المخاوف من التعرض لإنكار العدالة، وقد يتردد المستثمرون الأجانب في توجيه رؤوس أموالهم إلى هذه الدول والخوف من عدم وجود نظام قضائي عادل وشفاف، وهذا قد يؤدي إلى تحويل الاستثمارات إلى دول أخرى تتوافر فيها بيئة قانونية موثوقة.

6- يؤثر إنكار العدالة بشكل سلبي في جذب الاستثمارات الدولية: إذ يؤدي إلى تراجع في معدلات الاستثمار الأجنبي، مما ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي والتنمية في البلد كما يؤثر في سمعة الدولة في الساحة الدولية، ويدفع المستثمرين إلى اللجوء للتحكيم الدولي بدلاً من القضاء الوطني.

7- ضرورة التمييز بين معايير السلوك القضائي في اتفاقيات الاستثمار الدولي: إذ يؤدي التداخل بين معايير السلوك القضائي في معاهدات الاستثمار\_ كما ظهر في قضية شيفرون\_ إلى تعقيد المشهد القانوني، لذلك يُعدّ توضيح الفروق بين معايير إنكار العدالة والمعايير الأخرى ضروريًا لتجنب الإرباك وتسهيل تطبيق هذه المعايير بشكل عادل ومنصف.

## ثانياً: المقترحات

1. يوصي الباحث بضرورة وضع تعريف واضح ومحدد لمعنى إنكار العدالة في القانون الدولي، بما يسهم في تقليل التباين في الآراء حول هذا المفهوم.
2. يوصي الباحث بوضع معايير محدده تساعد في التمييز بين إنكار العدالة والحالات المشابهة له، لضمان الوضوح القانوني.
3. يوصي الباحث بأن تتضمن الاتفاقيات الدولية نصوصاً صريحة تشير إلى حالة إنكار العدالة وتوضح السلوكيات التي تتدرج ضمن هذا المفهوم، بما يضمن حماية حقوق المستثمر من الانتهاكات في البلد المضيف، ويعزز تحقيق أهداف الاستثمار بسهولة وفعالية.
4. يوصي الباحث بضرورة قيام الدول بوضع اتفاقية دولية شاملة تنظم كافة الجوانب القضائية المتعلقة بالمستثمرين في البلد المضيف، مع النص على معايير واضحة وصريحة لحماية حقوقهم.

5. يوصي الباحث بزيادة الأبحاث القانونية التي تتناول حالات إنكار العدالة في القانون الدولي، نظراً لأهميتها الكبيرة في تعزيز بيئة الاستثمار وضمان استدامتها.

## References

- Al-‘Azāzī, H. M. (2022). Al-nizām al-qānūnī al-dawlī lil-istithmārāt al-ajṇabīyah. Miṣr al-Mu‘āshirah: Al-Qāhirah. 303–366.  
<https://doi.org/10.21608/espe1.2022.158147.1021>
- Al-Fa‘ūrī, A. M. (2016). Mukhaṣamat al-Quḏāh: Dirāsah Muqāranah (Ṭ. 1). Al-Dār al-‘Ilmīyah lil-Nashr wa-al-Tawzī‘: Al-‘Urdun.
- Alvarez Contreras, J. M. (2024). The ‘no greater rights’ principle: Heading to a new Calvo Clause? Journal of International Dispute Settlement, idae 012.  
<https://doi.org/10.1093/jnlids/idae012>
- Bjorklund, A. K. (2005). Reconciling state sovereignty and investor protection in denial of justice claims. Journal of International Dispute Settlement, 809.
- Carlos, A. H. (2011). Denial of justice to foreign investors. Cuadernos Derecho Transnacional. <https://doi.org/10.20318/CDT.2016.1082>
- Demirkol, B. (2018). Judicial Acts and Investment Treaty Arbitration. Cambridge University Press. <https://doi.org/10.1017/9781108182515>
- Eagleton, C. (1928). Denial of justice in international law. American Journal of International Law, 22(3), 559. <https://doi.org/10.2307/2188742>
- Francioni, F. (2009, August 1). Access to justice, denial of justice and international investment law. European Journal of International Law, 20(3), 729–747.  
<https://doi.org/10.1093/ejil/chp057>
- Hepburn, J. (2022). The International Extension of Denial of Justice. The Modern Law Review. <https://doi.org/10.1093/law/9780192849922.003.0042>
- Mercurio, B. (2023, May 18). International investment agreements. In Capital Controls and International Economic Law (Cambridge International Trade and Economic Law, pp. 142–183). Cambridge University Press.  
<https://doi.org/10.1017/9781009042215.012>
- Muṣṭafā, Aḥmad Fu‘ād. (1986). Mafhūm Inkār al-‘Adālah: Dirāsah Muqāranah bayna al-Sharī‘ah al-Islāmiyyah wa-al-Qānūn al-Dawlī ma‘a al-Ishārah ilā Aham al-Taṭbīqāt al-Qaḏā’iyyah. Al-Iskandariyyah: Muna’shat al-Ma‘ārif.
- Paulsson, J. (2005). Denial of Justice in International Law. Cambridge University Press:Cambridge, UK. <https://doi.org/10.1017/CBO9780511494420.002>
- Sattorova, M. (2023, December 14). Denial of justice and judicial measures. In Rethinking Investment Law, pp. 105–125. Oxford Academic.  
<https://doi.org/10.1093/oso/9780192871084.003.0006>

